الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤

المعارضون يخشون «تفخيخ» الاقتصاد المصري

«الكويز».. فرس رابح أم حصان طروادة إسرائيلي؟!

القاهرة- خاص بـ"الاتحاد": بعد أن نام في الأدراج منذ عام 1996 استفاق البروتوكول المنظم للمناطق الصناعية المؤهلة والمعروف باسم "كويز"، الذي وقعته مصر 14 ديسمبر الجاري مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. والواقع أن الكونجرس الأميركي أطلق هذه المبادرة في نوفمبر 1996 بغية دفع عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر، وبينهما إسرائيل بطبيعة الحال.

المشروع، كما يقول الخبراء، يدفع صناعة المنسوجات التي كانت أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد المصري، خطوات كبيرة إلى الأمام بعدما أصيبت بالوهن نتيجة للمنافسة الشديدة التي فرضتها فلسفة الأسواق المفتوحة، ناهيك عن تدني الاستثمارات التي لو تدفقت لكان بالامكان التطوير النوعي للمنتجات، وإن كان معروفاً إن استخدام المواد التركيبية في صناعة الألبسة ساهم، إلى حد كبير، في تدهور قطاع النسيج في مصر الذي طالما اشتهر قطنها ذو التيلة الطويلة.

الذين "نظروا" للبروتوكول أخذوا الأردن مثالاً، مع الفارق الهائل بين البلدين إن على مستوى اليد العاملة، ومحصول القطن، أو على مستوى القدرة الصناعية. وفي كل الأحوال، فإن الأرقام ليست ذهبية كثيراً، إذ أن البروتوكول يؤدي، حسبما كتب رئيس تحرير "الأهرام" ابراهيم نافع في السابع من ديسمبر الجاري، إلى رفع الصادرات النسيجية المصرية إلى الولايات المتحدة بعد مدة تتراوح بين الـ5 والـ7 سنوات إلى مليار دولار فقط، علما (ولاحظوا الأرقام) أن الصادرات النسيجية للأردن الذي طبق البروتوكول ارتفعت من مليون دولار في العام 1999 إلى 567 مليون دولار في العام 2003، أي أن الأردن، بموارده وامكاناته المحدودة، قفز، في غضون 4 سنوات، إلى ما يتجاوز النصف مليار دولار، فيما مصر، بامكاناتها ومواردها الضخمة، لن تصل إلا إلى مليار دولار، وبعد مدة 7 سنوات تقريبا، وإن كانت هناك معلومات أخرى تتحدث عن 4 مليارات دولار في عامين مع تأمين 100 ألف فرصة عمل.

المكونات الإسرائيلية تشكل 11,7 في المئة من الصناعات المصرية، وتبعاً لأحكام البرتوكول إياه، فإن المنتجات داخل المناطق الصناعية ستذهب إلى الولايات المتحدة من دون رسوم جمركية، وهو ما تحتاج إليه صناعة الملابس الجاهزة في مصر بعدما كانت هذه المنتجات على وشك أن تفقد أي ميزة تنافسية إذ تنتهي في نهاية العام الجاري المهلة التي منحتها منظمة التجارة العالمية لمصر وعدد آخر من الدول النامية لتصدير حصة من منتجاتها من النسيج والملابس الجاهزة معفاة من الرسوم الجمركية.

حدث غير عادي

هذا لا يمكن أن يكون حدثا عاديا إذا ما أخذنا بالاعتبار المناخ السائد في المنطقة، فضلا عن المناخ النفسي داخل مصر نفسها، لكن أوساطاً ديبلوماسية مصرية تؤكد أن العملية الديبلوماسية ستتحرك، حتماً، وان دخول حزب العمل إلى الائتلاف الحاكم في إسرائيل ليس مجرد إجراء ميكانيكي، وإنما هو يرتبط بتنفيذ خطة فك الارتباط التي، ورغم كل العوائق التي طرأت،

بروتوكول وليس اتفاقية

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة الخارجية والصناعة ان الكويز تعتبر بروتوكولا وليست اتفاقية، وهي ترتيبات للتجارة تمت عام1996 بعد توقيع اتفاقية اوسلو حتى تستطيع المنتجات المصرية والأردنية والفلسطينية الدخول إلى المنطقة الحرة بين إسرائيل وأميركا بشروط معينة وانه تم، وقتها، اختيار سبع مناطق كمرحلة أولى على أساس المناطق التي كانت تحقق أكبر رقم لصادرات الملابس للولايات المتحدة حيث انها ستكون أقدر على الاستفادة من البروتوكول.

قبل «الجات»

لمصر علاقات تصديرية مع أميركا عن طريق نظام الحصص، وهذا النظام سيلغى اوتوماتيكيا اعتباراً من عام 2005الذي يشهد بدء تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية (الجات) وبالتالي فإن مصانع التصدير المصرية ستخوض سباقاً مفتوحاً بالغ الخطورة ويصبح الوضع صعباً عليها إيجاد مجال لها في السوق الأميركية.

من هنا جاء توقيت الكويز قبل أيام من إلغاء نظام الحصص، وكان في استطاعة مصر ان تنتظر أربع سنوات على الأقل، بعد تطبيق الجات، حتى توقع مع الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرّة، التي تمنحها نفس مزايا الكويز مع عدم اشتراط المكون الإسرائيلي، لدخول الأسواق الأميركية. ويؤكد الخبراء ان الكويز ستساعد على تسريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يمكن أن تشكل مدخلا إلى تنفيذ خارطة الطريق، حتى أن ديبلوماسيا بريطانيا في بيروت يؤكد أن العام 2005 سيشهد تطورا مهما في المسار التفاوضي وبدفع "مركّز" من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ومن الرئيس جورج دبليو بوش الذي يندرج بروتكول "الكويز" في إطار مبادرته الواسعة التي أطلقها في العام الفائت والتي تقضي بإنشاء

منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بحلول العام 2013، وهي المبادرة التي تستهدف، على كل حال، تحقيق التكامل الجاري ودمج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة.

ولعل اللافت هنا انه لدى التوقيع على البرتوكول، كان واضحاً أن نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة الإسرائيلي ايهود اولمرت كان أقل "انفتاحاً" في التصريحات التي أدلى بها، وهو إذ أشار إلى أن بلاده ستستفيد من رخص الأيدي العاملة المصرية بما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات المؤسسات الصناعية الإسرائيلية، اعتبر أن من شأن الاتفاق تعزيز الاعتقاد بإمكان تحقيق بـ"حلم تغيير المناخ في الشرق الأوسط"، ملاحظا انه "حين توقع مصر اتفاقاً مع إسرائيل فهي توفر ضوءاً أخضر لساذر الدول العربية من أجل الاقدام على خطوة مماثلة".

وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد كان أكثر تفاؤلاً، رأى أن الاتفاق يندرج في إطار "العلاقات الاستراتيجية للغاية" التي تربط مصر بالولايات المتحدة، ولاشك أن الكلمات الثلاث تنطوي على دلالات مهمة وحساسة، ليضيف "أن هذه المبادرة ستساهم، بشكل ايجابي في تحقيق ازدهار اقليمي والتوصل إلى سلام عادل وشامل". كيف يمكن لبروتوكول يفترض أن يكون اقتصاديا (رغم الاقتناع العام بأبعاده السياسية) أن يساهم في التوصل إلى سلام عادل وشامل، وهو الأمر الذي لم تستطع تحقيقه معاهدة سلام بين القاهرة وتل أبيب وصفها الرئيس الأسبق جيمي كارتر الذي كان عرّاب هذه المعاهدة، بأنها وضعت الشرق الأوسط "داخل المعجزة"، أي معجزة السلام بعد "سنوات طويلة من التيه الدموي".

كما لوحظ أيضاً أن الناطق باسم الرئاسة المصرية ماجد عبدالفتاح ركز على أن توقيع البروتوكول جاء بمبادرة من القطاع الخاص المصري، مع أن مثل هذه الخطوة التي وصفها وزير التجارة والصناعة بأنها تندرج في إطار "العلاقات الاستراتيجية للغاية" لا يمكن أن تكون خطوة تقنية وجاءت نتيجة لقاء بين ممثلي القطاع الخاص المصري والقطاع الخاص الإسرائيلي، ولكن ليشير عبدالفتاح إلى "إننا مستعدون وليست لدينا مشاكل في العلاقات مع إسرائيل طالما أنها تسير في إطار يضمن إتمام العملية السلمية واستفادتها من ذلك، فنحن مرتبطون باتفاق سلام مع إسرائيل".

حصان طروادة

لم تلبث صحف المعارضة أن التقطت هذا الكلام لتسأل الناطق باسم الرئاسة ما إذا كان كل الذي تفعله حكومة ارييل شارون يعني أن الدولة العبرية "تسير في إطار يضمن إتمام العملية السلمية"، لتضيف أن الغاية الحقيقية من الاتفاق هي السعي لإخراج الاقتصاد الإسرائيلي من عزلته بعدما تراجعت مبيعات الأسلحة التي كانت تشكل العصب الرئيسي لذلك الاقتصاد على نحو كبير، وتاليا: اختراق الاقتصاد المصري بـ"حصان طروادة"

الإسرائيلي، فنسبة الـ 11,7 في المئة ليست ضئيلة، علماً بأن البروتوكول قضى بألا تقل القيمة المضافة في المناطق الصناعية المهمة عن 35 في المئة وأن تساهم فيها كل من مصر وإسرائيل بنسبة الثلث (أي 11,7 في المئة)، كما انه قضى بأن تقع أجزاء من المناطق المشار إليها في إسرائيل وأجزاء أخرى من مصر، وهو يشترط أن تكون متلاصقة جغرافيا وأن يتم توسيعها إلى مواضيع صناعية اخرى.

الاتفاق، وحسبما قال رشيد سيشمل مستقبلاً كل السلع المصرية وليس المنتجات النسيجية فقط، هذا فيما اعتبره الممثل التجاري الأميركي روبرت زوليك بأنه "أهم اتفاق اقتصادي توقعه مصر وإسرائيل خلال عقدين من الزمن".

المعارضة كانت شديدة وكثيفة للاتفاق، البعض قال إن ما حدث هو تفخيخ (إسرائيلي) للاقتصاد المصري، فالإسرائيليون سيساهمون بنسبة 11,7 في المئة، وهذه النسبة تتيح تشكل "لوبي صناعي ضاغط" داخل مصر لمصلحة تل أبيب مع ما لذلك من تداعيات سياسية خطيرة.

هدية مجانية

قوى المعارضة المصرية على اختلافها تجمع على أن الاندفاع نحو تل أبيب لغرض حملها على تطوير موقفها من المسار الفلسطيني كما من المسارين اللبناني والسوري، هو في غير مكانه، لأن حكومة "شارون" لا تتمتع بالحد الأدنى من الصدقية السياسية التي تحملها على اتخاذ مواقف عملية حيال السلام. وبعبارة أخرى، فإن هدية مجانية قدمت إلى تل أبيب، وإن كان هناك من يعتقد أن اتفاق الكويز يمكن أن يعطي للديبلوماسية المصرية ورقة اقتصادية في التعاطي مع واشنطن التي أكدت على اعتزامها إعادة إحياء العمليات التفاوضية.

والمدافعون عن الاتفاق يقولون إن من الضروري للقاهرة أن تقطع الطريق على أي اتجاه للالتقاء بين صقور واشنطن وصقور تل أبيب، أي أن المرونة ضرورية جداً في ظروف الحصار الحالية، وهذا ليس رأي المعارضة التي تنتقد بشدة تلك "الهرولة العبثية في الفراغ"، معتبرة أن هناك خلفيات سياسية مهمة وراء الخطوة الاقتصادية.

«أورينت برس»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية